

ممر التنمية

خطوة لمشروعات سياحية بصحراء مصر

حلا لمشكلات مصر الاقتصادية يراهن الدكتور فاروق الباز على ممر "مقترح" للتعجير مواز لنهر النيل ويمتد من البحر المتوسط حتى الحدود الجنوبية للبلاد بالصحراء الغربية التي يشير الى امكانية ترويضها واستثمار مساحتها البالغة ثلثي مساحة مصر .

وقال الباز مدير مركز تطبيقات الاستشعار عن بعد في جامعة بوسطن بالولايات المتحدة في كتابه "ممر التنمية والتعجير .. وسيلة لتأمين مستقبل الاجيال الجديدة في مصر" ان المشروع الذي يقترحه سيؤدي لإنشاء عدد كبير من المشروعات السياحية والتنمية في الصحراء . وأجهزة الرادار التي يقول أنها تبث موجاتها تجاه سطح الأرض وتخرق السحب ولا تتأثر بالغلاف الجوي اذ تسجل الصدى الذي يعود إليها بدون الاعتماد على ضوء الشمس .

وقال الباز (٦٩ عاما) انه بدأ في دراسة صحاري مصر منذ ثلاثين عاما مرجحا أنها مؤهلة لضمان "حياة كريمة لعدد كبير من السكان" المرتبطين تاريخيا بقراهم ومدنهم حيث يميلون لاسباب نفسية وتاريخية الى العودة الى بلادهم حتى مهما تتباعد أماكن عملهم .

وأضاف أن الحل الامثل لخلخلة الكتل السكانية حول وادي النيل يتمثل في فتح افاق جديدة لجذبهم الى أماكن ليست بعيدة عن قراهم ومدنهم

فلا يكفي في رأيه إقامة مدن أو مراكز صناعية لن تكون بديلا عن تخطيط شامل تستغل فيه الصحراء .

وقال ان معرفته بمواصفات الصحراء الغربية بمصر جعلته يتحمس لاقتراح ممر التنمية والتعمير منذ عشرين عاما ويعيد طرحه الان مشيرا الى أن هذا المشروع هو برنامج للتوسع العمراني والزراعي والتجاري والسياحي حول مسافة تزيد على ٢٠٠٠ كيلومتر حيث يشمل الممر ١٢ محورا عرضيا تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ كيلومترا تبدأ من مراكز التكديس السكاني نحو الغرب وصولا الى الطريق المقترح الذي يصل طوله الى نحو ١٢٠٠ كيلومتر ويمتد من ساحل البحر المتوسط بالقرب من منطقة العلمين غربي البلاد حتى الحدود الجنوبية .

وأشار الى أن الموقع الشمالي للممر على البحر المتوسط سيكون مؤهلا لإنشاء "ميناء عالمي جديد يضاهاى الموانئ العالمية في المستقبل" كما يشمل الممر شريط سكك حديدية بموازاة الطريق لن يسبب انشاؤها أي تعد على الارض الزراعية وسوف تسهل انتقال الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب بتكلفة أقل .

وقال ان مياه الشرب اللازمة للاستخدام البشري للمشروع سيكون مصدرها بحيرة ناصر أو قناة توشكي عبر أنبوب لمنع البخر أو تسرب الماء في الصخور ويتراوح قطر الانبوب بين ١٠٠ سنتيمتر و ١٥٠ سنتيمترا.

وظلت مصر منذ تأسيس الدولة نحو عام ٥١٠٠ قبل الميلاد تحتفظ بحدودها الحالية وتعتمد على نهر النيل في الشرب والزراعة وهو ما جعل للنهر نوعا من القداسة التي لخصها المؤرخ هيرودوت بقوله "مصر هبة النيل" وتركز السكان حول الوادي وأهملوا الصحراء .

وقال الباز ان النيل كان يربط شمال مصر بجنوبها كما كان يسهل نقل الاخبار والبضائع وجامعي الضرائب وكل ما يضمن تماسك الدولة مشددا على أن الامر يستدعي حاليا انشاء شبكة طرق بعيدا عن وادي النيل "لان في ذلك اعتداء على الارض الزراعية المعتدى عليها أصلا نتيجة النمو الكبير للكتل السكانية العشوائية... لا يعقل أن نستمر في العيش على مساحة ٥ بالمئة من مساحة أرضنا مع الاستمرار في البناء فوق التربة الزراعية".

وأضاف أن المشروع المقترح يسهل النقل بين أطراف الدولة وسيؤدي لإنشاء مشاريع جديدة للتنمية مشيرا الى وجود محفزات منها مساحات كبيرة من أراض يسهل استصلاحها "إضافة الى احتمالات تواجد المياه الجوفية".

وأوضح أن صور الرادار لديها "قابلية فريدة" لاخترق الصحراء الجافة وكشف تضاريس أعماق الارض وأن هذه الصور توضح "مسارات الاودية القديمة التي كانت تمثل أنهارا تسري فيها المياه بغزارة في الأحقاب الجيولوجية السابقة عندما كانت تهطل الامطار بكثرة فيها ثم اختفت تحت الرمال بعد أن حل الجفاف في منطقتنا منذ حوالي ٥٠٠٠ سنة. أهمية

مسارات الأنهار القديمة تتمثل في أنها تدلنا على مواقع تركيز المياه الجوفية تحت سطح الصحراء".

وأضاف أن من أسباب تماسك الدولة المصرية التي لم تتغير حدودها لألوف السنين حسن استخدام نهر النيل في الانتقال من الجنوب الى الشمال مع حركة تيار المياه ومن الشمال الى الجنوب باستخدام الرياح. وقال الباز إن مسار ممر التنمية والتعمير المقترح يقع في مسطح مستو من الصحراء الغربية بموازاة وادي النيل وإن المشروع سيكون مناسباً "لعشرات من المشاريع السياحية على أعلى المستويات العالمية" مشيراً إلى إمكانية التخطيط لإنشاء متاحف حربية بعد تطهير الساحل الشمالي الغربي من الألغام التي خلفتها الحرب العالمية الثانية والتي يقدر عددها "بحوالي ٢٠ مليون نغم منها المضاد للأفراد والسيارات الحربية والدبابات".

وأضاف أن المحاولات السابقة لحث الدول المتسببة وفي مقدمتها بريطانيا وألمانيا وإيطاليا على إزالة الألغام لم تنجح إذ كان "السبب في ذلك قولها إن أراضي المنطقة صحراء جرداء لا نفع فيها" وأبدى تفاؤله بأن وجود خطة مكتملة للتنمية سيدفع هذه "الدول الصديقة" لتحمل مسؤولياتها في إزالة الألغام.

وضرب الباز مثلاً بمحور الواحات البحرية الواقع على بعد نحو ٣٠٠ كيلومتر جنوب غربي القاهرة قائلاً إن تلك المنطقة يمكن أن تمثل مصدراً للتمر واللحوم يكفي مصر "بأكملها" مشيراً إلى أن مناخ الواحات

ومياها الجوفية تسمح بزراعة حوالي نصف مليون فدان بأنواع من النخيل وأن هذا سيجرب عليه إقامة صناعات تعتمد على هذا النوع من الزراعة .

كما أشار إلى أن محور طنطا في الشمال سيسمح بمزيد من الأرض الزراعية والإنتاج الحيواني "على مستوى واسع... ليس هناك أسباب وجيهة لبقاء مصر بلد مستورد للحوم الحيوان حيث إنها قادرة على الاكتفاء الذاتي والتصدير